

— وبناء على الدستور، لاسيما المادتان
III - 10 و 152 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 78 - 12 المؤرخ في
أول رمضان عام 1398 الموافق 5 قشت سنة 1978
والمتملق بالقانون الاساسي العام للعامل،

— وبمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ في
12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966
والمتملق بالقانون الاساسي العام للوظيفة العمومية،
المعدل والمتمم،

— وبمقتضى الامر رقم 69 - 106 المؤرخ في
17 شوال عام 1389 الموافق 26 ديسمبر سنة 1969
والمتملق انشاء معاهد التكنولوجيا،

— وبمقتضى المرسوم رقم 68 - 293 المؤرخ في
4 ربيع الاول عام 1388 الموافق 31 مايو سنة 1968
والمتملق القانون الاساسي الخاص بأساتذة
التعليم العالي،

— وبمقتضى المرسوم رقم 68 - 294 المؤرخ في
4 ربيع الاول عام 1388 الموافق 31 مايو سنة 1968
والمتملق القانون الاساسي الخاص بالاساتذة
المعاضرين،

— وبمقتضى المرسوم رقم 68 - 295 المؤرخ في
4 ربيع الاول عام 1388 الموافق 31 مايو سنة 1968
والمتملق القانون الاساسي الخاص بالاساتذة
المساعدين، المعدل بالمرسوم رقم 71 - 84 المؤرخ في
9 ابريل سنة 1971،

— وبمقتضى المرسوم رقم 73 - 43 المؤرخ في
25 محرم عام 1393 الموافق 28 فيبرايير سنة 1973
والمتملق انشاء لجنة تكلف بتوحيد نظام التكوين
العالي والمتخصص تحت اشراف وزارة التعليم
العالي والبحث العلمي،

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 23 المؤرخ في
16 يناير سنة 1982، المعدل للمرسوم رقم 81 - 38
المؤرخ في 4 مارس سنة 1981 الذي يحدد صلاحيات
وزير التعليم والبحث العلمي،

يرسم ما يلي :

وزارة التعليم والبحث العلمي

مرسوم رقم 83 - 363 مؤرخ في 15 شعبان عام 1403
الموافق 28 مايو سنة 1983 يتعلق بممارسة
الوصاية التربوية على مؤسسات التكوين
العالي.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير وزير التعليم والبحث

العلمي،

المادة 5 : تستشار اللجان القطاعية المختصة المنصوص عليها في المادة 4 أعلاه في إنشاء المؤسسات الجديدة للتكوين العالي والتي لا تخضع لوصاية وزير التعليم والبحث العلمي.

المادة 6 : يحدد عدد اللجان القطاعية المنصوص عليها في المادة 4 أعلاه وتشكيلها وتنظيمها وعملها بقرار وزاري مشترك بين وزير التعليم والبحث العلمي والوزير المعني.

المادة 7 : يسلم الشهادات في نهاية الدراسة بمؤسسات التكوين العالي المنصوص عليها في المادة الأولى أعلاه، وزير التعليم والبحث العلمي، طبقاً للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

المادة 8 : تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا المرسوم لاسيما المرسوم رقم 73 - 43 المؤرخ في 28 فبراير سنة 1973 المذكور أعلاه.

المادة 9 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 15 شعبان عام 1403 الموافق 28 مايو سنة 1983.

الشاذلي بن جديد

المادة الأولى : يحدد هذا المرسوم الأحكام المتعلقة بممارسة الوصاية التربوية على مؤسسات التكوين العالي التي لا تخضع لوصاية وزير التعليم والبحث العلمي.

المادة 2 : تستهدف الوصاية التربوية في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها تحقيق انسجام المنظومة الوطنية للتكوين العالي والمساهمة في توحيدها.

المادة 3 : تكون ممارسة الوصاية التربوية على مؤسسات التكوين العالي مشتركة بين وزير التعليم والبحث العلمي والوزير المعني، وبهذه الصفة :

1) يحدد وزير التعليم والبحث العلمي والوزير المعني بقرار وزاري مشترك بينهما بناء على اقتراح اللجنة القطاعية المختصة شروط الالتحاق بمؤسسات التكوين العالي وشروط التوجيه وإعادة التوجيه فيها، ومحتوى البرامج ومدة الدراسة ونظامها وفتح الفروع والشعب وتشكيل لجان الامتحانات والشهادات التي تسلمها هذه المعاهد.

2) يعين الوزير الوصي ووزير التعليم والبحث العلمي بقرار وزاري مشترك بينهما مع هيئة التدريس المديرين المكلفين بالشؤون التربوية في مؤسسات التكوين العالي.

المادة 4 : تنشأ لجان قطاعية لدى وزير التعليم والبحث العلمي لتطبيق الأحكام الواردة في المادة 3 أعلاه، وتتولى ما يأتي :

- تقترح كليات الالتحاق بمؤسسات التكوين العالي المعنية،

- تقدم الاقتراحات فيما يتعلق بمحتوى برامج التعليم،

- تبدي رأيها في المقاييس والقواعد الخاصة بتوجيه الطلبة وإعادة توجيههم،

- تقترح كليات تسليم الشهادات وشروط ذلك،

- تشارك في ضبط مقاييس التجهيزات العلمية المخصصة لمؤسسات التكوين العالي،

- تعد حصائل دورية عن ممارسة الوصاية التربوية.